الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جيلالي بونعامة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

السنة ثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي

مقياس : تحليل الأزمات المالية

بحث حول الأزمة المالية العالمية 2007/2008
ذكر جملة من الحلول المطبقة للخروج من الأزمة في الدول النامية والمتقدمة

أستاذ المقياس : د - إليفي

من إعداد الطالبين :

- ساري رضوان

- محمد حسان محمد

- درابلة أيوب

السنة الجامعية 2021/2022

المقدمـــــــــــة

المبحث الأول : الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008/2007

المطلب الأول : الإجراءات المتخذة من طرف الدول المتقدمة

الفرع الأول : خطة الإنقاذ الأمريكية

الفرع الثاني : خطط إنقاذ منطقة اليورو

الفرع الثالث : الخطة الأوروبية الأسيوية

المطلب الثاني : الإجراءات المتخذة من طرف الدول النامية

الفرع الأول : الإجراءات المتخذة من طرف الدول العربية

الفرع الثاني : الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر

الـخـاتـمـة

المقدمـــــــــة :

تعد الأزمة المالية العالمية2007 -2008 التي عصفت بالاقتصاد العالمي أعنف الأزمات الاقتصادية

العالمية بعد أزمة الكساد الكبرى .وتأتي خطورة وعنف هذه الأزمة كونها انطلقت من الاقتصاد

الأمـريكي الذي يشكل نمـوه محركـاً لنمـو الاقتصـاد العالمي. فاقتصـادها هو الأكبر في العالم بحجم يبلغ

14ألف تريليـون دولار، وتشكل التجارة الخـارجية أكثر من 10% من إجمالي التجـارة العـالمية، هذا

بالإضـافة إلى أن الدولار الأمريكي يشكـل مـا لايقـل عن 60% من السيـولة العـالميــة . نتجت الأزمـة

المـالية الراهنة عن مشكلة الرهن العقـاري في الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تسببت فيها القروض العقـارية الـرديئة ، و تعد الأزمة المالية العالمية، أكبر تحدي يواجه العالم من جميع النواحي، بداية من سوق الرهن العقـاري مروراً في الأسـواق الـمالية والبنوك، ثم القطاعات الصناعية والإنتاجية. و عليه قامت دول العالم بمجمـوعة من الـحلـول لـمواجهة و تقليل أثـر هذه الأزمة ، و هذا هو مــوضوع بحثنا و منه نطرح الإشكالية التالية :

ما هي الحلول التي قامت بها دول العالم لمواجهة الأزمة المالية العالمية 2007-2008 ؟

<u>المطلب الأول :</u> الإجراءات المتخذة من طرف الدول المتقدمة

لمواجهة الأزمة المالية لسنة ،2007، 2008 و التخفيف من أضرارها و حصرها عقدت الكثير من اللجان على مستوى دولي و اتخذت الدول إما بشكل فردي أو جماعي العديد من الإجراءات وسنستعرض فيما يلي الإجراءات التي قام بها كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد الأوروبي باعتبارها الدول المتقدمة وكذا ،الدول النامية خاصة الدول العربية و الجزائر .

الفرع الأول : خطة الإنقاذ الأمريكية [1]

خطة الإنقاذ الأمريكية :

هي الخطة التي صاغاها وزير الخزانة الأمريكية هنري بولسن لإنقاذ النظام المالي الأمريكي ، بعد أن ظهرت الأزمة سنة 2007 ، التي أثرت على قطاع البنوك و الأسواق المالية الأمريكية ، و بات الاقتصاد الأمريكي مهدد بالانهيار ، بل حتى الاقتصاد العالمي ، حيث تهدف الخطة إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات و الأملاك العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب و حماية الملكية و تشجيع النمو الاقتصادي و زيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن .

1 - مبدأ الخطة :

تقوم الخطة على شراء الديون الهالكة التي تهدد بانهيار السوق المالية الأمريكية ، و ينص القانون الذي أقره مجلس الشيوخ الأمريكي على مهلة لهذه الخطة التي تنتهي في 2009/12/31 ، مع احتمال تمديدها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين اعتبارا من تاريخ إقرار الخطة .

2 - تفاصيل الخطة :

- السماح للحكومة الأمريكية بشراء أصول هالكة بقيمة 700 مليار دولار مرتبطة بالرهن العقاري

---

(1) صلاح الدين فهمي محمود . زينب صلاح الأشوح . 2010 . الأزمة الاقتصادية العالمية . هبة النيل للنشر و التوزيع . مصر . ص 148 . 149 .

و يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة 250 مليار دولار

في مرحلة أولى مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من الرئيس .

- تساهم الدولة في رؤوس أموال و أرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة ، مما يسمح بتحقيق أرباح

- رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد .

- تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم .

- منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها ، و تم تحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية ب 500 ألف دولار .

- استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد .

- تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة .

- مساعدة البنوك المحلية و الصغيرة التي تضررت بشكل كبير من أزمة الرهن العقاري .

- اتخاذ إجراءات كافية لحماية المالكين المهددين بمصادرة مساكنهم و ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات .

. **الفرع الثاني : خطط إنقاذ منطقة اليورو [1]**

تركزت خطة الإنقاذ الأوروبية على

- زيادة رؤوس الأموال البنوك الأوروبية .

- مراجعة النظم المحاسبية المصرفية ، و انتهاج سياسة رقابية و إشرافية لوضع ضوابط محددة للعمليات المالية الخاصة بالقطاع المصرفي.

- توفير الضمانات الكافية للودائع المصرفية ، و ذلك يدفع الى استعادة ثقة المودعين في النظام المصرفي الذي أصابته الأزمة .

- تجنب تقديم ضمانات تخل بمبدأ المنافسة .

- فرض عقوبات رادعة على الإدارات المصرفية في حالة قيامها بعمليات مضاربة على الأسهم.

وعليه سوف نستعرض بعض الإجراءات التي قامت بها الدول الأوروبية لمواجهة الأزمة [2] :

- **الإجراءات البريطانية :** خطة لضخ مليارات الجنيهات الإسترلينية لإنقاذ البنوك البريطانية تشمل ضخ ما يصل 250 مليار جنيه (450 مليار دولار) من أموال في أكبر بنوك البلاد .حيث خصصت إعتمادات بقيمة 200 مليار جنيه إسترليني و 50 مليار دولار لتدعيم البنوك المتعثرة .

- **الإجراءات الفرنسية :** اعتمد البرلمان الفرنسي خطة اقترحتها الحكومة لإنقاذ المصارف بمبلغ 360 مليار أورو (491 مليار دولار) .

- **الإجراءات الألمانية** : وافقت الحكومة الألمانية على خطة لإنقاذ البنوك تتضمن تأسيس صندوق لإعادة الاستقرار إلى الأسواق و خصصت له 400 مليار أورو (540 مليار دولار) .

- **الإجراءات الإسبانية** : أقرت المفوضية الأوروبية يوم 2008/12/23 خطة الحكومة الاسبانية لإنقاذ القطاعيين المالي و المصرفي بتكلفة تصل إلى 200 مليار أورو منها 100 مليار اورو كضمان للقروض بين البنوك .

---

(1) غريب الطاوس ، بوعلاق نوال ، الأزمة المالية العالمية أسباب تداعيات و سياسات مواجهتها ، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة و تأثيرها على اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة تبسة ، 20/19 جوان 2013 ص 11

(2) ضياء مجيد الموسوي، نفس المرجع سابق ، ص ص ، 95 ، 108

- **الإجراءات الإيطالية** : صادقت المفوضية الأوروبية على خطة الحكومة الإيطالية لإنقاذ البنوك المتعثرة بتكلفة قدرها 20 مليار أورو .

- **الإجراءات الايرلندية** : قررت الحكومة الايرلندية في الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر 2008 تقديم ضمانا بنسبة 100 %في مصارفها.

و بعدها قامت الدول الأوروبية بعقد العديد من القمم لمواجهة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 نذكر منها :

- قمة باريس في 2008/10/04 : قمة جمعت زعماء كل من فرنسا ، ألمانيا ، بريطانيا ،إيطاليا و كذلك رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل بارسو ، و رئيس المجموعة الأوروبية جان كلود وينكر ، و رئيس البنك المركزي الأوروبي جان كلود تريش ، و قد رفضت القمة اقتراح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بخصوص تأسيس صندوق أزمات بمبلغ 300 مليار أورو (450 مليار دولار) ،و قد تم الاجتماع وسط قلق من عواقب اتخاذ كل دولة إجراءات انفرادية لمعالجة الموقف إلا أن النتيجة جاءت باتفاق الزعماء على العمل معا .

- قمة وزراء مالية الاتحاد الأوروبي في لكسمبورغ 2008/10/07 : كان اجتماع وزراء الإتحاد الأوروبي في لكسمبورغ يضم 27 دولة أوروبية لوضع إستراتجية لحل الأزمة و دعم البنوك الأوروبية ،

فقد وافق الوزراء خلال اجتماعهم على توفير ضمانات لحساب التوفير ، و قد استجابت أسواق المال الأوروبية بشكل ايجابي إلى حد ما إلى القرارات التي أعلنها ممثلو الاتحاد الأوروبي لحماية إيداعات البنوك .

- قمة باريس لدول منطقة اليورو 2008/10/12 : تتضمن 15 دولة و هي إسبانيا ، ألمانيا ، بلجيكا فلندا ، فرنسا ، اليونان ، جمهورية ايرلندا ، إيطاليا ، لوكسمبورغ ، هولندا ، النمسا ، البرتغال ، سلوفينيا ، مالطا و قبرص . و دعت القمة إلى أن تعمل كل دولة على ضمان الودائع و تضخ أموالا في البنوك المتضررة لتفادي أي إفلاس ، و مساهمة الدول في رأس مال البنوك ، و قد انعقدت في محاولة لتنسيق الجهود فيما بينها لاتخاذ خطط تنسيقية جديدة من أجل منح الثقة للمؤسسات و المتعاملين

قبل فتح الأسواق المالية قال الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي " إن الدول الـ15 الأعضاء في منطقة اليورو قد توصلت إلى اتفاق يتناول جميع مظاهر الأزمة المالية العالمية " و تهدف الخطة إلى ضمان القروض بين البنوك ، و توفير رأس مال حكومي لحماية رأسمال المؤسسات المالية المتعثرة .

- قمة بروكسل في 2008/10/15 : اجتمع قادة الاتحاد الأوروبي لدراسة خطط مستعجلة لإعادة الثقة إلى المصارف التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية و استهدف اللقاء مقاربة وجهات النظر لتحديد أطر تحرك موحدة لطمأنة الأسواق المالية في المنطقة . و تجدر الإشارة إلى انه تم انعقاد العديد من القمم العالمية لمواجهة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 نذكرها باختصار[1] :

- قمة وزراء مالية مجموعة السبع الصناعية في واشنطن في 10 أكتوبر 2008 :شرك فيها وزراء المالية و حكام المصارف المركزية في الدول السبع : الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا ، ايطاليا ، اليابان ،كندا ، و اتفقوا على ما يلي لمواجهة الأزمة :

- العمل معا من أجل استقرار الأسواق المالية و إعادة تدفق القروض لدعم النمو الاقتصادي العالمي .
- اتخاذ إجراءات حاسمة و استعمال جميع الوسائل الممكنة لدعم المؤسسات المالية الكبرى و الحيلولة دون إفلاسها .
- اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحريك القروض و الأسواق النقدية .
- مطالبة السلطات العامة بتحركات ملموسة لاستعادة ثقة المودعين بتأمين ودائعهم .
- الاستعداد للقيام بكل ما هو ضروري لتحريك سوق الرهن العقاري مسبب الأزمة .

- قمة أمريكية أوروبيه في 18 أكتوبر 2008 :جمعت كل من الرئيس الأمريكي جورج بوش مع نظيره الفرنسي نيكولا ساركوزي و رئيس المفوضية الأوروبية لبحث تطورات الأزمة المالية العالمية

- قمة العشرين في واشنطن 15 نوفمبر 2008 :و هي تضم مجموعة الثمانية الكبرى (ألمانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا ، ايطاليا ، اليابان و بريطانيا ، روسيا ، استراليا) و الدول النامية الأكبر اقتصاديا (جنوب إفريقيا ، السعودية ، الأرجنتين ، البرازيل ، الصين ، كوريا الجنوبية ، الهند ، اندونيسيا ، المكسيك و تركيا) والعضو العشرين فهو الاتحاد الأوروبي . و قد جاءت القمة لهدفين:

- إيجاد إستراتجية فعالة لأزمة الرأسمالية

- .إصلاح النظام النقدي الدولي بشكل يعيد تحديد خطوط مالية شاملة . و قد اجتمعت المجموعة مرة أخرى في لندن 02 أفريل 2009.

الفرع الثالث : الخطة الأوروبية الأسيوية [1]

عقدت القمة الأوروبية الأسيوية في بكين بتاريخ 25 أكتوبر 2008 و حضر القمة زعماء 45 دولة

من بينها 27 دولة من الاتحاد الأوروبي و البلدان العشرة إضافة إلى الصين وكوريا الجنوبية و اليابان

و الهند و باكستان ، الأعضاء في الأسيان (ASEM) و منغوليا ، هذه البلدان تنتج وحدها 60%

من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، هناك العديد من الاقتراحات و الحلول تقدم بها مسؤولو البلدان الأوروبية خلال قمة بكين ترجمت إلى إجراءات اقتصادية و نقدية و مالية و تشريعية، إضافة إلى مجموعة من الوصايا تمحورت حول إصلاح المنظومة المالية العالمية الرأسمالية للخروج من الأزمة المالية الخطيرة، و التي أهمها:

- إعادة النظر في القواعد المحاسبية الحالية غير الشفافة .

- دعم صندوق النقد الدولي .

- تشجيع التعاون بين المراكز المالية غير المقيمة في البلدان.

- الحد و التنقيص من المكافآت و الأجور الذهبية .

- تحسين التشريعات الخاصة بتقديم الائتمان .

- تنظيم و تأطير عملية السندات .

(1) مذكرة ماستر بعنوان تأثير الأزمات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد الجزائري - جامعة أم بواقي ص 51 .

المطلب الثاني : الإجراءات المتخذة من طرف الدول النامية

الفرع الأول :الإجراءات المتخذة من طرف الحكومات العربية [1]

لقد واجهت الحكومات في الدول العربية أثار الأزمة العالمية بإجراءات متشابهة ، و من هذه الإجراءات إيجاد لجان وزارية أو لجان فنية أو خلايا أزمة لمتابعة الأزمة الاقتصادية العالمية و تأثيراتها ، و قد جاءات نتائج قمة الكويت المنعقدة بتاريخ 2009/01/19 لتجسد المواجهة العربية المشتركة للآثار الأزمة في إعلانها الذي أكد على ما يلي :

- التأكيد على استمرار مساندة الدول العربية لمؤسساتها المالية و الوطنية و تعزيز الرقابة و الإشراف عليها.

- ممارسة الدول العربية دورا أكثر فعالية في العلاقات الاقتصادية الدولية و المشاركة في الجهود الدولية لضمان استقرار المالي العالمي .

- قيام محافظي البنوك المركزية و مؤسسات النقد العربية بزيادة التنسيق و الترابط بين الأجهزة الرقابية في الدول العربية.

- التأكيد على استمرار تقديم الدعم للمؤسسات المالية العربية للقيام بدور فعال في زيادة التدفقات المالية العربية و الاستثمارات العربية البينية و على الأخص المشاريع التكاملية العربية و مساعدة الدول العربية في جهودها لتحسين مناخ الاستثمار .

- اتخاذ التدابير اللازمة من قبل المؤسسات المالية العربية لاستشراف أي تطورات مستقبلية لتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية و تقديم بدائل لسبل مواجهة ذلك.

- التأكيد على أهمية استقرار أسعار النفط في السوق العالمية بما يراعي المصالح الاقتصادية للمنتجين و المستهلكين .

- زيادة التنسيق بين وزراء المالية في الدول العربية و تكليفهم ببحث الأسلوب الأمثل لذلك أما بالنسبة

(1) محمد محمود ولد محمد عيسى ، آثار او انعكاسات الأزمة المالية العالمية الاقتصادية على الاقتصاديات العربية ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف ، 21/20 أكتوبر 2009 ، ص ص ، 9 ،10.

للإجراءات المتخذة من طرف الحكومات العربية بشكل منفرد سنستعرضها فيما يلي[1] :

أولا : الإجراءات المتخذة في دول مجلس التعاون الخليجي : اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي العديد من الإجراءات لدعم القطاع المالي و المصرفي المحلي فقد قامت كل من الامارات و قطر بضخ رأس مال بميزانيات المصرف ، حيث بلغت قيمة رأس المال المدفوع نسبة 2% و 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي .كما قامت السلطات النقدية في دول المجلس بإتاحة تسهيلات و قروض للمصارف العاملة فيها ، بالإضافة إلى قيام السلطات الرسمية بقطر بدعم المصارف المحلية من جانب الأصول ، و ذلك بشراء المحافظ الاستثمارية لدى المصارف المحلية و التي انخفضت قيمتها بشدة في ضوء تراجع مؤشرات سوق الدوحة للأوراق المالية ، و قد بلغ مجموع قيمة الشراء نحو 6 % من الناتج المحلي القطري ، بهدف تحسين نوعية أصولها و توفير السيولة ، بالإضافة لإعادة الثقة في سوق الأوراق المالية المحلية . كذلك قامت كل من قطر .الامارات. الكويت باتخاذ قرارات لضمان الودائع لدى المصارف المحلية . كما قامت السلطات النقدية بدول المجلس عامة بتيسير استخدام أدوات السياسة النقدية لتعزيز السيولة في القطاع المصرفي من خلال تخفيض نسب الاحتياطي الإلزامي .

ثانيا : الإجراءات المتخذة في كل من الأردن ، تونس، مصر ، المغرب ، لبنان ، موريتانيا ، سوريا في مجال السياسة النقدية قام كل من الأردن و تونس ، و مصر و المغرب بتخفيض أسعار الفائدة التي تقرها السياسة النقدية ، و ذلك لحث المصارف التجارية على زيادة الإقراض للقطاع الخاص ، فمثلا قامت السلطات النقدية في مصر بتخفيض سعر الإيداع لليلة واحدة ست مرات خلال الفترة فبراير -سبتمبر 2009 بحيث بلغ إجمالي التخفيضات التراكمية 325 نقطة ، كما قامت سلطات النقدية في الأردن بتخفيض سعر الفائدة للسياسة النقدية ثلاث مرات خلال عام 2009 ، بواقع 50 نقطة و في كل مرة ، كما قامت كل من الأردن ، تونس ، مصر ، المغرب ، لبنان ، موريتانيا ، سوريا بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي و فتح تسهيلات جديدة للإقراض و توفير المزيد من السيولة للمصارف العاملة فيها ، و تقديم الضمانات للودائع المصرفية . أما في مجال السياسة المالية فقد قامت كل من تونس و مصر بتنفيذ حزمة من الإجراءات الشاملة لزيادة الإنفاق العام و تحفيز النمو الاقتصادي ، حيث تمثل ذلك في الاستثمار في مشاريع البنية التحتية و التعليم و تقديم الدعم لمؤسسات القطاع الخاص المولدة للوظائف الجديدة و دعم الصادرات من خلال زيادة الضمانات المتاحة للصادرات . و قام كل من

الأردن و سوريا و المغرب بزيادة الإنفاق العام على الاستثمار في عدد من المشاريع الإنمائية .

الفرع الثاني : الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر [1]

اتخذت الحكومة الجزائرية في هذا السياق إجراءات استطاعت بها حماية الاقتصاد من التأثر السريع للاقتصاد فعند ظهور البوادر الأولى لهذه الأزمة قررت الجزائر توقيف عملية فتح رأس مال البنوك العمومية كبنك القرض الشعبي الجزائري كما رفضت الجزائر الدخول في مغامرة الصناديق السيادية للاستثمار في الخارج .

ولفت الوزير الأول ، إلى أن هذه الإجراءات والتدابير، مكنت البنوك العمومية من توفير السيولة

الكافية لتمويل المشاريع التنموية الكبرى، وذلك بالاعتماد أيضا على موارد صندوق ضبط الإيرادات

كما أفاد تقرير أعده صندوق النقد الدولي بعد إرساله خبراء اقتصاديون إلى الجزائر أن الأخيرة نجحت في السيطرة على معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري الذي كان من أقل المعدلات في المنطقة .

وأشار التقرير إلى أن نظام العملة الجزائري لا يسبب مشكلات لحساب المعاملات الخارجية للبلاد.

ويجب مواصلة سياستها الحالية بشأن سعر صرف الدينار،أي أن معدل الصرف الحقيقي للدينار بلغ في الوقت الحالي مستوى التوازن وأكد أن معدل الصرف الحقيقي للدينار البعيد المدى يرمي إلى تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية من خلال الحد من التخوفات فيما يخص الأسعار وتشجيع الصادرات من خلال تدعيم المنافسة الخارجية ويشمل معدل الصرف الحقيقي للدينار التبادلات التجارية للجزائر مع 15 بلدا يمثل 88 ٪ من التبادلات التجارية الإجمالية .وترتكز الطريقة الحسابية على تحديد مؤشر تنافسية على أساس توازن معدلات الصرف الاسمية للبلدان الشريكة ومؤشرات الأسعار عند الاستهلاك من خلال وزنها في التبادلات التجارية مع الجزائر، ويطبق بنك الجزائر هذه الطريقة الحسابية لتمكنه باستمرار من متابعة تطور الوضع على الصعيد الدولي والوطني لكن يبقى هذا التقييم شديد التأثر بتقلب أسعار النفط.ودعا FMI السلطات الجزائرية إلى مواصلة ضبط سياسة الإنفاق

(1) مذكرة ماستر بعنوان تأثير الأزمات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد الجزائري - جامعة أم بواقي ص 100 .

العمومية وتحسين أدوات وطرق جمع الجباية غير النفطية وعصرنه نظام الموازنة والتسيير الرشيد للبنوك العمومية، وضرورة انسحاب الدولة من القطاع البنكي وتطوير طرق تمويل الاقتصاد من القطاع غير البنكي في إشارة إلى النهضة بقطاع البورصة.

وفي إطار الجهود الأخرى التي بذلتها الحكومة الجزائرية لتطوير اقتصادها و الصد للأزمة ، صدر تشريع جديد في شهر أوت من العام 2008 ، يتعلق بحصر المساهمة الأجنبية في أي مؤسسات أعمال بنسبة 49 % من رأس المال. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يتم فرض ضرائب بنسبة 15% من رأس المال الذي يعاد توطينها اعتبارا من العام 2009 ، وقد اتخذ هذا القرار لضمان إعادة استثمار رأس المال في الدولة، وسوف يضمن استفادة المواطنين من التحسن الذي يطرأ على الاقتصاد .

مازال الاقتصاد الجزائري يمتلك فرص كثيرة لم يتم استغلالها بعد .وقطاع الهيدروكربونات يستحوذ

على معظم المشاريع التي تجري في الدولة .ويرى صندوق النقد الدولي أنه يجب على الحكومة السعي

لتنويع مصادر الثروة، من خلال الالتفات إلى قطاعات أخرى تتمتع بإمكانيات واعدة سوف تخفض

معدل البطالة في الدولة. وتشمل هذه القطاعات الخدمات المصرفية والاتصالات والأسمدة والعقار

والبناء وغيرها .بالإضافة إلى ذلك، يعتقد صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد الجزائري قد لا يتضرر

كثيرا نتيجة للأزمة المالية العالمية، نظرا لكون القطاع المصرفي الجزائري ليس وثيق الارتباط

بالأسواق الدولية، ومع ذلك، فقد اقترح صندوق النقد الدولي أن تكون سياسات الاقتصاد الكلي مرنة

بالقدر الكافي بحيث تستطيع التعايش مع أي انخفاض كبير في أسعار النفط .

الخاتمـــــــة :

إن الأزمة المالية العالمية 2007- 2008 هي ليست فقاعة بل هي إعصار كبير مـؤلـم، وتداعيـاتها لم

تنتهي بـسـرعـة ، ومعـالجـة آثارهـا الـمالية والاقـتـصادية قد تحتاج إلى وقت طـويـل، وبـالـرغم من أن

إرهاصاتها قد بدأت بالظهور في عام 2007 م ، إلا أن حدة هذه الأزمة وقـوتها وحجمهـا قد فـاقـت كل

الـتـوقعـات وأدت إلى خـسـائـر كـبيرة جـداً في الـمـؤسـسـات المالية وجعلتها على حافة الإفلاس، ولولا

سرعة الاسـتـجـابة واعـتـمـاد خـطـط إنقاذ غير مسبوقة لكان الأمر أخطر بكثير ، يعني أن الحلول التي

قـامت بها دول العـالم سـواء الـمتقـدمة أو النامية بسرعة و في الوقت المناسب هي التي أنقذت الاقتصاد

العالمي من الانهيار.

المراجع :

الكتب :

- ضياء مجيد الموسوي ، الأزمة المالية العالمية الراهنة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 .

- صلاح الدين فهمي محمود . زينب صلاح الأشوح . 2010 . الأزمة الاقتصادية العالمية . هبة النيل العربية للنشر و التوزيع .الجزيرة . مصر .

المذكرات :

- مذكرة ماستر بعنوان تأثير الأزمات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد الجزائري من اعداد الطالب مراحي البحري - جامعة العربي بن مهيدي .أم البواقي . 2017/2016 .

الملتقيات :

- غريب الطاوس ، بوعلاق نوال ، الأزمة المالية العالمية أسباب تداعيات و سياسات مواجهتها ، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة و تأثيرها على اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة تبسة ، 20/19 جوان 2013 .

- محمد محمود ولد محمد عيسى ، آثار او انعكاسات الأزمة المالية العالمية الاقتصادية على الاقتصاديات العربية ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة الدولية ، جامعة سطيف 21/20 أكتوبر 2009 .

التقارير :

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010 .